

لا شيء في إسطنبول يوحى بأن تركيا يحكمها إسلاميون

جيش أردوغان المقدس ينتظر الوقت المناسب للانقضاض



يلتقي أردوغان والإخوان في حلم إقامة دولة إسلامية

وتأتي القصة التركية - الأفريقية التي ستعقد في أبريل المقبل، بمشاركة رؤساء الدول من 42 دولة، إضافة إلى حوالي 3 آلاف رجل أعمال، خطوة جادة في هذا المجال، وذلك إضافة إلى منتدى للاقتصاد والأعمال تركي - أفريقي، يعقد في أكتوبر القادم، وتنظمه وزارة التجارة التركية، مرة كل سنتين.

الجميع اليوم يراقب خطوات أردوغان، ابتداء بالاحتفاء الأوربي، وانتهاء ببروسيا والولايات المتحدة، ومرورا بدول المنطقة، ولم يعد سهلا على الذنب التركي إخفاء نواياه، التي يتداخل فيها البعد الاقتصادي مع البعد العقائدي، في مشروع هدفه النهائي إحياء الخلافة العثمانية وتطبيق حكم إسلاموي.

لم ينس رجب طيب أردوغان تجربة السجن، ولم ينس معها آياتا من الشعر كانت سببا في ذلك، وسبقني الإسلام السياسي، ومعه تنظيم الإخوان المسلمين، جيشا مقدسا يقوده أردوغان في الخفاء لإحياء حلم الخلافة.

أغضب المؤسسات العلمانية في عدة مواقف، فأعلن أن حزب العدالة والتنمية، سيحافظ على أسس النظام الجمهوري، وإن يدخل في منافسة مع الجيش، وتعد التذكير بمصطفى كمال أتاتورك قائلا "ستتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه كمال أتاتورك، لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر، في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99 بالمائة من الأتراك".

بالتأكيد يعلم أردوغان أن حلم إقامة دولة إسلامية، تعيد أمجاد الخلافة العثمانية، لا يمكن أن يتحقق دون اقتصاد قوي يبني عليه هذا الحلم، واستخدم أردوغان هذا الهدف للتغطية على مشروعه السياسي، وإن لم يحقق أي نجاح في عملية التمويه هذه، حتى ولو كان نسبيا.

السعي الدؤوب لتحقيق ذلك دفع أردوغان إلى توقيع اتفاق مثير للجدل مع حكومة فايز السراج في ليبيا، وسع فيها من مساحة العيادة الإقليمية لتركيا، وأتاح لها إعادة رسم حدودها البحرية وتوسيع جرفها القاري بشكل يسمح لها

بالتنقيب عن مصادر الطاقة في أعماق البحر المتوسط، رغم الإدانات الدولية، ورغم أن أنقرة مهددة أيضا بعقوبات أوروبية بسبب أعمال التنقيب، التي تعتبر غير شرعية، قبالة قبرص حيث تحتل أنقرة القسم الشمالي من الجزيرة.

التدخل التركي في سوريا أملت، هو الآخر، عوامل جيو-سياسية وعقائدية. وهي نفس الدوافع التي أملت تدخلها في ليبيا، مضافة إليها دوافع اقتصادية واضحة، فحقوق المحروقات في شرق البحر المتوسط تثير اهتمامها، كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى في المنطقة، مثل اليونان ومصر وقبرص وإسرائيل.

ورافق التدخل العسكري التركي الواضح في الحالتين، اللبينية السورية، تدخل أخر ناعم، في القارة الأفريقية، حيث شهد عام 2019 ارتفاعا في التبادل التجاري لتركيا مع دول شمال أفريقيا بنسبة 10 بالمائة، وارتفع أيضا مع باقي دول القارة بنسبة 12 بالمائة، وأعربت وزيرة التجارة التركية عن عزم أنقرة العمل على تقوية علاقاتها مع أفريقيا خلال العام الجاري.

تلفزيونية مع دنيز بايكال، رئيس الحزب الجمهوري "لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسमित في مرحلتي الابتدائية والإعدادية؛ كي أستطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي؛ فقد كان والدي فقيرا".

التحق في البداية بمدارس دينية إسلامية، ثم تخرج من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة مرمرة.

بداية احترافه للعمل السياسي كانت في نهاية عقد السبعينات مع حزب الخلاص الوطني، الذي كان يتزعمه حينها نجم الدين أربكان. ومع الانقلاب العسكري عام 1980 بقيادة الجنرال كنعان إيفيرين، الغت في تركيا جميع الأحزاب السياسية، وبحلول عام 1983 عادت الحياة الحزبية وعاد نشاط أردوغان، من خلال حزب الرفاه الإسلامي.

في عام 1989 دخل حزب الرفاه الانتخابات البلدية، محققا نتائج جيدة، وترشح أردوغان في بلدية باي أوغلو. لكنه خسر تلك الانتخابات، وبحلول عام 1994 رشحه الحزب إلى منصب عمدة إسطنبول، واستطاع أن يفوز في هذه الانتخابات، خاصة مع حصول حزب الرفاه الإسلامي على عدد كبير من المقاعد.

النجاح السياسي لم يحمله من سلطة القانون؛ ففي عام 1998 اتهم أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية، ليكون مصيره السجن، والمنع من العمل في الوظائف الحكومية، ومنها الترشح للانتخابات العامة. بسبب آيات من الشعر ردها أثناء خطاب جماهيري "مساجدنا تُكافأنا، قباينا خذنا، ما نننا حرابنا، والصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا".

لم تكن هذه القضية أردوغان عن الاستمرار في مشواره السياسي، بل نبهته إلى أن الاستمرار في هذا الأمر، قد يعرضه للحرام الأبدي من السير في الطريق السياسي، كما حدث لمعلمه نجم الدين أربكان، فأغتمت فرصة حظر حزب الفضيلة، ليشتق مع عدد من الأعضاء، منهم عبد الله غول، ويؤسس حزب العدالة والتنمية في العام 2001.

أراد أردوغان، منذ البداية، أن يعيد نفسه أي شبيهه لصله حزبية وفكرية مع أربكان وتياره الإسلامي، الذي

الانتماء الإسلامي القديم للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والجهد الدؤوب الذي يبذله وحزبه من أجل تجاوز البنية السياسية والقانونية العلمانية للبلاد، إضافة إلى ما تتحلى به المدن التركية من مظاهر اجتماعية متحررة، هي عوامل متداخلة تحث على التساؤل عن طبيعة العلاقة التي تجمع اليوم بين الرئيس التركي وتنظيم الإخوان، ومدى تأثير تلك العلاقة في صياغة أردوغان لطموحاته التوسعية.

أو دمشق أو أية مدينة في بلد عربي أو إسلامي؛ حيث المطاعم في شهر رمضان مغلقة، لا تقدم فيها الكحول إلا في أماكن مغلقة وللزوار الأجانب فقط.

لا شيء في إسطنبول يوحى بان تركيا يحكمها الإسلاميون، ماذا يحدث؟ وهل معلوماتنا عن علاقة أردوغان بالإسلام السياسي، وتنظيم الإخوان المسلمين حقيقية؟

كل التهم الموجهة إلى أردوغان مثبتة، ولا تحتاج إلى أدلة إضافية، بل يمكن إدانته من أقواله، وليس فقط من أفعاله. ما نحتاج للكشف عنه هو دوافع أردوغان، وحقيقة ادعاءاته الفكرية والسياسية.

طموحات أردوغان الجيوسياسية باتت معروفة للجميع، رغم بذله كل الجهود لتغطيتها بلباس الورع والقوى، مذكرا بامجاد الحقبة العثمانية، التي لم يجد أفضل من المسلسلات الدرامية للتذكير بها، خاصة وأن كل ما يروج وينشر من معلومات يقول إن العرب لا يقرؤون.

تراجع القاعدة الشعبية للإخوان العلمانية في الدول العربية، خاصة البسار، وتساعد شعبية القوى الإسلامية، هو ما شجع أردوغان على وضع كل رهاناته على الإسلام السياسي. يرى أردوغان في تلك القوى الحصان الذي سيحقق عن طريقه طموحاته التوسعية، وأحلامه بإحياء ما يرى فيه عمرا لنهضة شهدتها تركيا خلال حكم العثمانيين.

سابق لأردوغان أن كسب الرهان داخلها، وقصة دخوله عالم السياسة ومسيرته التي تدرج فيها وصولا إلى أعلى المناصب تؤكد ذلك.

نشأ أردوغان المولود بمدينة إسطنبول يوم 26 فبراير عام 1954، في أسرة فقيرة، فقد قال في مفاخرة

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

إذا سحنت لك الفرصة للقيام بزيارة إلى مدينة إسطنبول، تحديدا منطقة السلطان أحمد، قلب المدينة التاريخي، الذي يحتوي أهم معالم الحقبة العثمانية، وتزامنت زيارتك للمنطقة مع حلول شهر رمضان، ستفاجأ حتما بالمشهد الذي ستراه.

معلوماتك تقول إن تركيا دولة إسلامية، يحكمها حزب العدالة والتنمية بزعامة الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي لا يخفي تعاطفه ودعمه لتنظيم الإخوان المسلمين، والإسلام السياسي. بل هو متهم أيضا بتصدير الجهاديين إلى سوريا، وحاليا يقوم أيضا بتصدير الجهاديين إلى ليبيا.

سببى الإسلام السياسي، ومعه تنظيم الإخوان، جيشا مقدسا يقوده أردوغان في الخفاء لإحياء حلم الخلافة

في شارع رئيس، بمنطقة السلطان أحمد، تنتشر المطاعم على جانبي الطريق، فتتح أبوابها منذ الصباح الباكر وحتى وقت متأخر في الليل، لا شيء يوحى بأنه شهر الصوم والامتناع عن الطعام.

ومع اقتراب وقت الإفطار لا تستغرب أن تجد البعض يشربون البيرة المثلجة، بينما على مقربة منهم ينتظر مؤمنون أذان موعد الإفطار؛ أمامهم حيات تمز، وصحن خساء ساخن، وكاس من اللبن. ستفاجأ، خاصة إن كنت قد زرت مدينة مثل القاهرة أو مراكش أو بغداد،

انحياز الخطاب المسجدي للسلطة يعمق الأزمة بينه وبين الجزائريين

نفس الرهان يستمر الآن مع التيارين المذكورين، لإفراغ ثورة الشارع وتفكيكها.

رغم تشديد الحكومة على تهديد المساجد عن الخطاب السياسي والدعائية الأيديولوجية، إلا أنها لا تتوانى، من حين لآخر، في توظيفها لاسيما خلال الاستحقاقات الكبرى

وتجلت المسألة بشكل واضح في حملة تحريم الخروج عن الحاكم والظواهر والتحرز وانخراط المرأة في الاحتجاج السياسي، التي شنها السلفيون خلال الأسابيع الأولى من عمر الحراك الشعبي، كما لم تتوان المؤسسات الموالية للتيار الصوفي في المرافعة عن الأمن والاستقرار وعدم معاداة الحاكم، الأمر الذي حول المساجد والمؤسسات الدينية إلى ساحات تنافر بين المؤثرين الرسميين وبين الفاعلين في الثورة السلمية.

واستفادت السلطة من تهاوي الفكر السلفي مع توجهاتها في تجاذب الرؤى السياسية حول الأزمة التي تعيشها البلاد منذ نحو عام، حيث ضمت مناصرا دينيا ودعائيا في صراعها مع ضغط ثورة الشارع، ليضاف ذلك إلى غالبية المساجد والمؤسسات الدينية الواقعة تحت وصاية الحكومة، مما جعل أجل الوقوف في وجه التيارات الدينية المعتدلة، خاصة تلك التي تتبنى الفكر الجهادي كخط سياسي للتغيير، إلا أن

على نسخة منها، ما كرس تناقض خطاب السلطة في مسألة تهديد المساجد مع الممارسة الميدانية.

وأن السلطة كانت تدرك حساسية الإمام ودوره، فقد وضعته في نفس المقام مع رجال الإعلام، في التعديلات التشريعية التي أدرجت في القانون الجزائي الأخير، وتم التصديق على الطرفين بإجراءات رديئة تدخل في سياق جرائم الحق العام، ومع ذلك لم تجن ثمرة وضع يدها على الإمام والمسجد، كما جنتها بوضع يدها على قطاع الإعلام التقليدي.

وكما وجد رجال الإعلام والمؤسسات الصحافية المحلية أنفسهم في فوهة الغضب الشعبي، فإن الأئمة لم يسلموا من استيلاء الشارع الجزائري، ويات الإمام محل تهديد متعدد الجوانب، فيعد الضغوطات والاعتداءات التي تعرض لها بعضهم في عدد من المساجد، من طرف متطرفين دينيين في تيارات أخرى، تحول الوصف الشعبي الساخر "إمام الحساب البريدي الذي ينتظر الراتب الشهري" (أي الإمام المناجور)، إلى تلميح لشراء ذمم هؤلاء.

ويعد الخطاب المسجدي بأزمة ثقة عميقة في الجزائر، شأنه شأن مختلف الوسائل الدعائية الأخرى، بسبب هيمنة مقاربة السلطة والانحياز الدائم للمؤسسات الرسمية، بينما يتطلع الشارع الجزائري إلى خطاب متوازن يدعم إرادة الجزائريين في إحداث التغيير السياسي الشامل بالبلاد.

وفيما راهنت السلطة الجزائرية منذ سنوات على تقوية التيارين الصوفي وحتى السلفي في البلاد، من أجل الوقوف في وجه التيارات الدينية المتطرفة، خاصة تلك التي تتبنى الفكر الجهادي كخط سياسي للتغيير، إلا أن

وإذ ورث المسجد الجزائري مسألة الدعاء للحاكم منذ السنوات الأولى لنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، فإن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تحولت إلى رئيس تحرير مركزي يوجه مضمون الخطاب المسجدي، خاصة في المناسبات الكبرى التي تحتاج فيها السلطة لمشاركة المجتمع.

وكانت الجمعة التي أعقبت دفن القائد السابق لإركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، قد كرست له الإشادة والتتويه بشخصية وماضي الرجل ودوره في المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد، وذلك بناء على تعليمات صادرة عن الوزارة الوصية، اطلعت "العرب"



أي خطاب يروجه الأئمة

دخل أئمة المساجد في أزمة ثقة عميقة مع الشارع الجزائري، بسبب انخراطهم في خطاب دعائي يروج لمقاربات السلطة في التعاطي مع قضايا المجتمع، ولم يبق لهم دور في صناعة الرأي العام وتوجيهه إلا في زوايا معينة، وهو ما تجلى في قطيعة غير معلنه بين الشارع والخطاب المروج في المساجد والمؤسسات الدينية.

يتجاهلها الجزائريون كتعبير منهم عن الأداء السياسي للسلطة، خاصة خلال العشريتين الأخيرتين.

وتحولت المؤسسات المذكورة إلى منصة دعائية خلال الأشهر الأخيرة من أجل إجهاض انتفاضة الشارع المفاجئة، من خلال توظيف الأحكام التي تحرم

صابر بلعيد
صحافي جزائري

الجزائر - تستقبل المساجد والمصليات الجزائرية نحو 20 مليون مصل أسبوعيا، في أكثر من 30 ألف مسجد تقع في غالبية أحياء وضواحي وقرى محافظات البلاد، لآداء صلاة وخطبتي الجمعة، إلا أن الخطاب الموجه لهؤلاء لم يجد نغما في توجيههم في حياتهم اليومية، بسبب افتقاده لأجديات الخطاب في الشكل والمضمون، ولم تعد الرسائل تتعدى عتبة المنبر الذي يلقي فيه الخطاب.

وتجلى ذلك في عدد من الحوادث التي عاشتها مساجد جزائرية في مدن عنابة والعاصمة وبيجاية، عندما تجرأ بعض المصلين على قدسية المكان وانتفضوا على بعض خطب الأئمة، أو انسحبوا من الصلاة الجماعية أصلا، احتجاجا على انحياز الأئمة لقبول السلطة وانخراطهم في حملات تشويه الاحتجاجات الشعبية ضد السلطة، عبر توظيف النصوص الدينية والرصيد الروحي لخدمة غرض معين.

ورغم تشديد الحكومة على تهديد المساجد عن الخطاب السياسي والدعائية الأيديولوجية، إلا أنها لا تتوانى، من حين لآخر، في توظيفها لاداء مهمة معينة لاسيما خلال الاستحقاقات الكبرى، على غرار الانتخابات التي كان